

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع التنمية في السودان  
دراسة حالة مشاريع السكر بولاية النيل الأبيض

إعداد د. محمد عبدالله محمد أحمد\*

مستخلص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعريف بأهمية التخطيط للتنمية ، ومعرفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع التنمية في السودان. وبالأخص مشاريع التنمية الزراعية والصناعية بولاية النيل الأبيض(مشاريع السكر). ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية. وافترضت الدراسة أن المجتمعات المحلية المحيطة بمشاريع التنمية بالرغم من أنهم المستهدفون بالتنمية إلا أنهم أقل حظاً في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع التنموية تلبى رغبات وطموحات المواطنين بالمنطقة.

استخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي والإحصائي لاستقراء الواقع. وكما استخدمت الدراسة أيضا الاستبانة لقياس الأثر أو البعد الاقتصادي والاجتماعي لخطط ومشاريع التنمية بالولاية. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن قيام المشاريع التنموية ساعدت في استقرار المجتمعات المحلية المحيطة بهذه المشاريع من خلال تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والخدمية. واختتمت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة إعادة النظر في سياسات الخصخصة لمشاريع التنمية الزراعية، لأنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، وإعادة تأهيل هذه المشاريع لتضطلع بدورها السابق في تنمية المنطقة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمواطني المنطقة.

**Abstract**

\* جامعة الإمام المهدي كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

The study aims to raise awareness of the importance of planning for development, and knowledge of economic and social dimensions of development projects in Sudan. Especially agricultural and industrial development projects White Nile State (sugar projects). And its role in achieving political, economic and social stability of urban and rural communities. The study assumed that the development projects surrounding communities, although they targeted development, but they are less likely to economic and social development programs.

Also, economic and social services provided by development projects to meet the wishes and aspirations of the citizens in the region.

Used several methods, including the historical method and the descriptive and analytical and statistical study to extrapolate the reality. The study also used the questionnaire to measure the impact or the economic and social dimension of development plans and projects in the state. The study found a number of results that do the most important development projects helped to stabilize the local communities surrounding these projects through the implementation of social programs and service development. And Achtm study several recommendations the most important need to reconsider the privatization policies for agricultural development projects, because they have not achieved the desired results, and the rehabilitation of these projects to play the former role in the development of the region and to achieve economic and social stability to the citizens of the region

## المقدمة:

إن الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم المعاصر إلي عالمين أحدهما غني متقدم والآخر فقير متخلف، وقد أدت تلك الظروف إلي طرح قضية التنمية الاقتصادية باعتبارها أحدي القضايا الأساسية التي شددت انتباه واهتمام المجتمع الدولي باعتبار أن التنمية قضية الإنسان نفسه وهدفه.

وقد أُنسبت تلك الفترة بأتساع كثافة الجهود التنموية التي بذلتها العديد من دول العالم لإحداث التنمية الاقتصادية، ولكن لم تحقق طموحات الكثير منها وذلك لقصور الموارد المتاحة لديها أو لعدم ترشيد استخدامات هذه الموارد.

ولذا رأت كثير من الدول أن تخطط لاستخدامات مواردها لتحقيق هدف التنمية، والسودان أحدي الدول التي أخذت بأسلوب التخطيط الاقتصادي "Economic Planning" كعلم وممارسة عملية لتوجيه مواردها المادية والبشرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً لوجود علاقة قوية وحتمية بين كل من التنمية والتخطيط لكونهما علاقة الهدف بأسلوب تحقيقه.

## مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة الرئيسة للدراسة في ضعف مساهمة المشاريع التنموية في السودان في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص مشاريع التنمية الزراعية والصناعية (مشاريع السكر ) بولاية النيل الأبيض، فهل هذه المشاريع هي انعكاس لواقع وإمكانيات السودان الاقتصادية؟.

وإلي أي مدي أعتد في تأسيسها علي أسس التخطيط التنموي؟ وما مدي مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟.

### هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لإعطاء تقييم عامل خطط التنمية في السودان وذلك عن طريق الآتي:

- 1- معرفة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشاريع التنمية بالسودان.
- 2- تقييم أثر مشاريع وخطط التنمية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحضرية والريفية. .

### فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفرضيات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي:

- 1 - المجتمعات المحلية المحيطة بمشاريع التنمية بالرغم من أنهم المستهدفون بالتنمية إلا أنهم أقل حظاً في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2 - الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها المشاريع التنموية تلبى رغبات وطموحات المواطنين بالمنطقة.
- 3 - أن برامج التنمية الاجتماعية والخدمات التي تقدمها مشاريع التنمية الزراعية تفتقر إلى عملية المتابعة والتقييم.

### منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة عدة مناهج منها المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي والإحصائي لاستقراء الواقع . وكما تستخدم الدراسة أيضاً ،الاستبانة (Questionnaire): لقياس الأثر أو البعد الاقتصادي والاجتماعي لخطط ومشاريع التنمية. والمقابلة (Interview): استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة والملاحظة في جمع المعلومات.

الحدود المكانية لهذه الدراسة لتشمل فئة المواطنين بولاية النيل الأبيض الذين يقطنون بمشاريع السكر في كل من (كنانة وعسلاية) وذلك بحكم استفادتهم من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة من مشاريع السكر، وبالتالي هؤلاء يمثلون المجتمع المناسب الذي يفضل أن تستهدفه الدراسة.

**تشتمل الدراسة على أربعة محاور كما يلي:**

المحور الأول يتناول الإطار النظري. علاقة التخطيط بالتنمية

الاقتصادية ونظريات التنمية الاقتصادية والمحور الثاني يتناول تجربة السودان في مجال التخطيط للتنمية والمحور الثالث مقومات التنمية وتخطيط التنمية في الولاية النيل الأبيض، المحور الرابع: يتناول إجراءات الدراسة التطبيقية وقياس الأثر أو البعد الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع التنمية. ثم النتائج والتوصيات.

**الكلمات المفتاحية:**

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التخطيط الاقتصادي، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، التنمية الزراعية والصناعية. مشاريع السكر.

**المحور الأول: علاقة التخطيط بالتنمية الاقتصادية**

أصبحت قضية التنمية الاقتصادية تحتل مكان الصدارة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، كأهم وأصعب مشكلة تواجه الدول التي تعاني من وطأة التخلف الاقتصادي، ولهذا ظلت تلك الدول تبحث عن أفضل السبل لتغيير واقعها القائم والانتقال إلى مستوى معيشي وحضاري أفضل. لذا رأت كثير من هذه الدول أن تخطط لاستخدامات مواردها لتحقيق هدف التنمية، فأخذت بأسلوب التخطيط الاقتصادي كعلم وممارسة لتوجيه مواردها المادية والبشرية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

اختلفت الآراء في البداية حول هذا الأسلوب الجديد من أساليب توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي، ولكن النجاح الذي أصاب تجارب الكثير من الدول التي أخذت بأسلوب التخطيط كأساس من أسس تنميتها الاقتصادية(الدول الاشتراكية)، كان له أكبر الأثر في تأكيد دور التخطيط كضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية، وبخاصة في البلدان المتخلفة اقتصاديا والتي باتت تؤمن بأهمية التخطيط في ترشيد وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وكاداه من أدوات رسم السياسة العامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها.<sup>2</sup> فالتخطيط للتنمية الاقتصادية أصبح ضرورة من الضرورات التي لم يعد يستغني عنها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر، فعن طريقه يمكن معالجة مشكلات التخلف وتحقيق معدلات سريعة للتنمية في أقصر وقت مستطاع وبأقل تكلفة ممكنة وبأدنى قدر من هدر الموارد المادية والبشرية.

**1-2-1 مفهوم التنمية الاقتصادية:**

1/ سيد نميري -التخطيط الاقتصادي في السودان- دار جامعة الخرطوم 1978م - ص 5

2/إسماعلي محمد هاشم - التخطيط الاقتصادي والتنمية والحسابات القومية -دار الجامعات المصرية- الإسكندرية -1970م-ص53

ليس من السهل إيراد تعريف دقيق وواضح للتنمية الاقتصادية، وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في جميع الدول والمراحل التي قطعتها في التقدم الاقتصادي، إلا أن التعريف الأكثر دقة وقبولاً للتنمية الاقتصادية هو تعريف د. عبد العزيز عبد الله مختار بأنها "كافة العمليات والجهود المخططة التي تتم وتستهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المقصودة والرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع ونقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي معين إلى وضع آخر أفضل منه".<sup>3</sup>

وبالتالي فإنه ومن خلال تعريف التنمية الاقتصادية نجدها مربوطة ربطاً وثيقاً بعملية التخطيط الاقتصادي باعتباره أحد الوسائل القادرة على تحقيق التنمية.

## 2-2-1 تخطيط التنمية الاقتصادية:

تخطيط التنمية الاقتصادية نوع من أنواع التخطيط الشامل أو التخطيط القومي، حيث بدأت الجهود التنموية في هذا المجال "أي تخطيط التنمية الاقتصادية" بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر خطة مارشال "Marshall Plan" التي هدفت إلى إعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية أول الجهود الأساسية في مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية، وبعدها تولت هيئة الأمم المتحدة رعاية هذه الجهود التنموية في دول العالم كافة، فكان العقد الأول للتنمية في الستينات والعقد الثاني في السبعينات من القرن الماضي.

4

3/ عبد العزيز عبد الله مختار - التخطيط لتنمية المجتمع - دار المعرفة الجامعية- 1995م- ص

31

4/ محمود البكري، ورقة تخطيط القوي العاملة، معهد الإدارة، الرياض، 1980م. - ص 30

فقد أوضحت تجربته العقدين السابقين إن التخطيط للتنمية الاقتصادية لم يصل بالدول النامية إلى الأهداف التي كانت تنشدها، لأنها ركزت على الناتج القومي والدخل الفردي في النمو الاقتصادي، وأهملت إلى حد كبير النمو الاجتماعي والثقافي للدول، وبالرغم من الزيادة في النمو العام، إلا إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لغالبية الدول النامية لم يتحسن كثيراً، فتفاقت بذلك مشكلات البطالة وزادت معدلاتها وكثرت الهجرات من الأرياف إلى المدن وتردت الخدمات التعليمية والصحية، فتعالت الأصوات مناديه بإتباع نموذج جديد للتنمية يقلل من شبح البطالة ويزيد من إعادة توزيع الدخل القومي، ويقلل التركيز على رأس المال المادي والاعتماد أكثر على رأس المال البشري بوصفه العامل الأساسي في مجال الإنتاج وتراكم رأس المال والغاية والهدف الذي تتجه نحوه الجهود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### 3-2-1 نظريات التنمية الاقتصادية:

شهد القرن العشرين اهتماماً متزايداً من مختلف دول العالم (النامية والمتقدمة) بهدف تنمية وتطوير اقتصادياته، وقد أدى ذلك الاهتمام إلى ظهور نظريات حديثة وضعت الأسس الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية التي تنشدها تلك الدول ومن أبرز هذه النظريات الآتي:

#### 1-3-2-1 نظرية النمو المتوازن (1943م) Rosenstein Rowan

روزستين روان "Rosenstein Rowo" هو أول الاقتصاديين الذين تحدثوا عن نظرية النمو المتوازن في مقال له عام 1943م عن الصناعة التي وجدت في شرق وجنوب شرق أوروبا " كمنشأة ضخمة " نتيجة للاستثمارات في شكل مجموعات صناعية، وجاء بعده الاقتصادي نيركس "Nurkse" وهو من المتحمسين لمبدأ الدفعة القوية ولنظرية النمو المتوازن وأوضح أن النمو المتوازن



يتم بخلق موجات من الاستثمارات الرأسمالية في عدد من المشروعات الصناعية والزراعية دفعة واحدة وذلك عن طريق توزيع رؤوس الأموال المتجمعة على دائرة واسعة من الصناعات وطرق النقل والمواصلات المختلفة.<sup>5</sup>

### 2-3-2-1 نظرية النمو غير المتوازن:

ترجع هذه النظرية إلى أفكار كل من روستو " Rostow " وهيركشمان "Hirschman" وفقاً لهذه النظرية فإن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية هو الذي يخلق لنا عملية النمو المتوازن بين مختلف القطاعات، فالتوازن مطلوب بين الاستثمار في الزراعة والصناعة، لأن الزراعة والصناعة مكملان لبعضهما البعض فالتوسع الصناعي يتطلب التوسع في الزراعة، والتوسع في الصناعة يزيد من قوة العمل التي بدورها تزيد من الطلب على السلع والخدمات وهكذا. نظرية النمو غير المتوازن تقوم على فكرة أن النمو يتحقق نتيجة لعدم التوازن الناشئ عن وجود اختلالات غير متوازنة بين الصناعات النامية.

وهذا النوع من الاستثمار يطلق عليه لفظ الاستثمار المتحفز الذي يؤدي إلى خلق الحيوية في الاقتصاد التنافسي، ومن الواضح إن الاختلال في إحدى الجهات يؤدي إلى مزيد من الاستثمار لإعادة التوازن، ثم يظهر اختلال آخر يتطلب مزيداً من الاستثمار وهكذا.<sup>6</sup>

وبالتالي نجد عملية النمو غير المتوازن تتضمن عمليات صغيرة تعتمد كل منها على الأخرى، فكل عملية استثمارية تسهل للعملية الاستثمارية الأخرى، وكل سلسلة من العمليات الإنتاجية تؤدي إلى مزيد من الطلب على سلع ومنتجات أخرى، وهكذا تسير عملية النمو معتمدة على مبدأ التكامل، ومثال ذلك

5/ محمد عبيد وآخرون - مبادئ الاقتصاد - الجزء الثالث - الطبعة الثانية - 1986م - ص 19  
6\ M. L. Jhinjan , The Economics of Development and Planning, 17th Edition, New Delhi, 1995I - Page 144

الصناعات البترولية والبتروكيماوية في السودان التي بدأت بعد استخراج البترول ومشتقاته.

### المحور الثاني: تجربة السودان في مجال التخطيط للتنمية:

بدأت أولى محاولات التخطيط للاقتصاد السوداني في العام 1899م مع بدايات الحكم الثنائي الإنجليزي المصري للبلاد، الذي أشيء نظاماً إدارياً بسيطاً وفعالاً يستند على سياسة قائمة على خمسة موجهات أعدها اللورد كرومر وهي: (7)

1 - الإدارة الجيدة.

2 - زيادة السكان.

3 - تحسين الاتصالات.

4 - توسيع إمدادات المياه وزراعة القطن.

5 - تأمين توفير كميات كافية من الوقود قليل التكلفة.

حيث كانت تلك الموجهات الخمسة أولى الجهود في مجال التخطيط للتنمية من قبل الحكومة الاستعمارية، وكان التركيز على الإدارة الجيدة من أجل فض النزاعات حول الأرض، والتركيز على زيادة السكان لأن أعدادهم كانت قليلة نتيجة للحروب والأمراض، ولذا كان مطلوباً تشجيع الزراعة بطرق وأساليب تقتصر في استخدام العمالة، وأدى ذلك إلى قيام مشاريع الري الصناعي بالظلمبات والقنوات على جانبي النيل الأبيض والأزرق لإنتاج بعض المحاصيل النقدية للتصدير (كالقطن).

<sup>7</sup> / عبد الرحيم مرغني، التخطيط الإنمائي في السودان في الستينات، ترجمة عوض حسن محمد

أحمد، الناشر مركز عبد الكريم مرغني أم درمان 2002م، ص 8.

وعليه تم اعتماد تلك السياسات ذات الموجهات الخمسة عام 1909م بواسطة السيد ونجت باشا الحاكم العام للسودان وأضاف إليها نقطة "سادسة" وهي تدشين نظام تعليم بسيط ليحقق توفير المتطلبات المباشرة للحكومة من عمال وموظفين وإداريين.

وتعطي تلك الموجهات فكرة عن توجيه معظم الاستثمارات للمشروعات المفضلة للحكم الاستعماري والمتمثلة في إنشاء السكة حديد والكباري والبوسنة والتلغراف وبعض المنشآت العامة، وجزء ضئيل من الاستثمارات تم توجيهه لأعمال الري وزراعة المحاصيل.

بدأ الحديث عن إعادة البناء والتعمير بعد انتهاء الحرب وبخاصة من زاوية تعويض وتنفيذ ما تم تأجيله بسبب الحرب، وفي العام 1946م تم تكوين لجنة أسبقيات التعمير وكانت مهمة اللجنة التأكد من سلامة مشروعات إعادة البناء والتعمير لما بعد الحرب ورفع التوصيات حول أسبقيات تنفيذها، وكانت تلك اللجنة أول من وضع الخطوط الرئيسية لبرامج خطة التعمير الخمسية الأولى (46-1951م) وكان حجم هذا البرنامج 13. 75 مليون جنيه اعتمدت للصرف على (193) مشروعاً وكانت معظم هذه المشروعات غير إنتاجية، إذ كانت عبارة عن برنامج للصرف على بعض المباني الحكومية والكهرباء والتعليم والصحة، وبعض جوانب الصرف الإنتاجي كتوسيع مشروع الجزيرة وتعليق خزان سنار. (8)

وكان البرنامج الأول للتعمير في الأساس برنامج خدمي موجهاً لتوفير خدمات مياه الشرب والكهرباء والتعليم والطرق، وتم توزيع الاعتمادات المالية

<sup>8</sup> عثمان إبراهيم السيد- الاقتصاد السوداني- دار جامعة القرآن الكريم- الطبعة الثانية 2002م- ص 359.

للاستثمارات، بحيث ينال قطاع التشييد وبناء الطرق 49% من جملة الاستثمار، وتطوير الزراعة والمياه الريفية 21%، والري 19%، والتعليم 11% من جملة الاعتمادات.

عند انتهاء الخطة الخمسية الأولى أُعتبر من الضروري الترتيب لوضع آلية تقوم بالتخطيط وإعداد الخطة الخمسية الثانية ( 51-1956م) والتي أُعتمد لها مبلغ 24 مليون جنيه، ولكن مع البدء في تنفيذ المشروعات أتضح أن تكلفة البرنامج تزيد عن (24) مليون جنيه فرجع الاعتماد إلي ( 32) مليون جنيه في عام 1953/52م ثم إلي (34) مليون جنيه عام 1954/53م لتصرف على (250) مشروعاً على النحو التالي:9

### جدول رقم(1)

توزيع الاستثمارات علي القطاعات الاقتصادية في خطة التعمير الخمسية الثانية 51-1956م.

القطاع	ع	المبلغ بالمليون جني	النسب	ة
النقل والمواصلات	ت	3.9	7%	2
مشروعات إنتاجية	ة	8.7	3%	2

<sup>9</sup>/ علي احمد سليمان, خطط وبرامج التنمية في جمهورية السودان, معهد البحوث والدراسات العربية, 1977م, ص 85.

مجلة جامعة السلام - العدد الرابع - يونيو 2017م

2	0 %	9.6	مشروعات خدمات (تعليم وصحة)
1	5 %	1.5	المرافق العام
1	2 %	1.4	الإدار
0	3 %	8.0	احتياطي غير مخصص
10	0 %	3 4 00.	الجمال

المصدر: علي احمد سليمان, ص85

وبالرغم من أن برنامجي التنمية الأول والثاني لم يحققا النتائج المرجوة منهما في مجال تحسين مستويات المعيشة إلا أنهما أديا إلى بعض التوسع في مجال التعليم والصحة والخدمات العامة.

ومن بعد ذلك بدأت الحكومة الوطنية الأولى أولى المحاولات في وضع خطة خمسية تغطي السنوات (1962/57م) ولكنها لم تظهر في حيز الوجود، إذ فاقت تكلفة المشروعات التي تقدمت بها الوزارات والمصالح الحكومية كل الموارد المتاحة المحلية والخارجية، ولذا أكتفي بوضع ميزانية تنمية سنوية لعام (1958/57م) وأخري لعام (1959/58م) وهكذا أستمر وضع الخطط والميزانيات السنوية إذ لم يكن من الميسور وضع خطة خمسية حتى تغيير نظام الحكم في نوفمبر 1958م، فجاءت حكومة جديدة من خلال الانقلاب العسكري بقيادة الجنرال عبود وعززت من أهمية التخطيط القومي وأطلقت برامج طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكان ميلاد الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1971/61م).

كانت الخطة العشرية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أول تجربة حقيقية للتخطيط القومي بعد الاستقلال وهي الفترة التي حقق فيها التخطيط نوعاً من النضوج التخطيطي وتمت فيها معالجة العديد من جوانب الضعف والقصور التي لازمت محاولات التخطيط السابقة بالبلاد.

وعليه فإنه بالنظر إلي محاولات التخطيط السابقة في السودان في الفترة من (1960/46م) يتأكد لنا جلياً صعوبة اعتبار ما وضع خطأً سواء كانت خمسية أو سنوية، وذلك لافتقارها للمقومات الأساسية للخطط سواء من حيث الأهداف أو الإعداد العلمي الصحيح أو لعدم وجود الهيئة المركزية المتخصصة والمتمرسنة في إعداد الخطط والتنسيق بين مختلف المشروعات أو من حيث إشراك القطاع الخاص في وضع هذه الخطط وتنفيذها.

**المحور الثالث: مقومات التنمية في ولاية النيل الأبيض:**

#### **1-1 الموقع والمساحة:**

تقع الولاية في أواسط السودان بين خطي عرض ( 8. 12 . 8-15 . 8) درجة شمالاً، وخطي طول ( 31 . 32-32 . 56) درجة شرقاً. وتحدها شمالاً ولاية الخرطوم، ومن الشرق ولايتي الجزيرة وسنار، وغرباً ولايتي شمال وجنوب كردفان، ومن ناحية الجنوب ولاية أعالي النيل.

تبلغ مساحة الولاية حوالي (39701) كيلو متر مربع، أي ما يعادل (9452616) فدان، وطولها من الجنوب للشمال (360) كيلو متر طولي وعرضها (70) كيلو متر طولي، وتعادل هذه المساحة 1,6% من مساحة السودان الكلية. (1)

#### **2-2 السكان:**

(1) <http://www.whitenilestate.sd/index.htm>. file:\\ G:\page.

يبلغ سكان الولاية حسب تعداد سنة 1993م حوالي ( 1,227,024 ) مليون نسمة، وحسب آخر تعداد في عام 2008م، يقدر عدد سكان الولاية بحوالي ( 1.730 .588 ) مليون نسمة بمعدل نمو سكاني 2.6%<sup>1</sup>. ينقسم السكان بالولاية إلي سكان حضر بالمدن، تبلغ نسبتهم حوالي 34% من جملة سكان الولاية، وسكان ريفيون مستقرون نسبتهم 64.2% من جملة سكان الولاية وريفيون رحل نسبتهم 8.1%.

### 3-3 التخطيط للتنمية في الولاية

إن التخطيط للتنمية بولاية النيل الأبيض شهد محاولات مختلفة، بدأت مع بدايات الحكم الاستعماري للبلاد، فأدت تلك المحاولات إلي إحداث نمو اقتصادي في الولاية عبر مراحل زمنية مختلفة، سواء في مجال التنمية الزراعية أو الصناعية أو الخدمية.

#### 3-3-1 التخطيط للتنمية الزراعية:

ولاية النيل الأبيض من ولايات السودان الرائدة والسابقة في مجال التنمية الزراعية المحلية عبر مراحل تاريخية مختلفة، فمنذ عهد الاستعمار البريطاني ونتيجة لحاجة بريطانيا في ذلك الوقت للقطن بدأت سياسة التوسع الزراعي بالولاية في صورة مشاريع زراعية استثمارية ( حكومية وخاصة ) لإنتاج القطن. المشاريع الزراعية الحكومية:

بدأت فكرة إنشاء مشاريع حكومية بالولاية في النصف الثاني من الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي بعد اكتمال بناء خزان جبل أولياء، فقد تم إنشاء

<sup>1</sup>الجهاز المركزي للإحصاء، التعداد السكاني الخامس 2008م -- الموقع علي الانترنت

<http://www.cbs.gov.sad>

مشاريع زراعية حكومية رئيسية في عام 1944م، تغطي مساحة قدرها (25.000) فدان، وكان الهدف منها أن تقوم بتوفير الضروريات المعيشية للمزارعين الذين فقدوا أراضيهم الزراعية نتيجة لإنشاء خزان جبل أولياء في عام 1936م وذلك كتعويض عن ما أصابهم من ضرر. فقامت الحكومة بإنشاء مشاريع الإعاشة بمنطقة النيل الأبيض وكان القطن هو محصولها الرئيسي. (2) فزادت هذه المشاريع مجمل المساحة المزروعة بالولاية من القطن من (25.000) فدان في موسم 1950\49م إلي (198.000) فدان في موسم 1959\58م، ونتيجة لزيادة المساحات المزروعة تطورت المنطقة عبر التدرج من إنتاج المحاصيل الزراعية والرعي إلي زراعة الحبوب الغذائية وإنتاج الألبان والفواكه، وساعد علي ذلك انسياب عوامل الإنتاج من عمالة ورأس مال من مناطق السودان الأخرى إلي منطقة النيل الأبيض.

أما خطط التنمية لما بعد الاستقلال، الخطة العشرية (1971/61م) والخطة الخمسية (1977/72م) فقد عملتا علي زيادة إنتاج القطن من هذه المشاريع عن طريق إدخال الكهرباء لطلمبات الري وتوحيد المشاريع الزراعية وتوسيعها في المنطقة، هذا بالإضافة إلي إعادة تأهيل المعدات الزراعية الميكانيكية.

أما الخطة الستية (1983\77م) فقد اهتمت بجانب التنمية الإقليمية فأكدت علي دور المؤسسات الزراعية في رفع الإنتاجية الزراعية في المشاريع القائمة، كما عملت علي إدخال زراعة الأرز في المنطقة والتوسع الأفقي والرأسي للإنتاج الزراعي وتشجيع الزراعة التعاونية، كما قامت في تلك الفترة مشاريع السكر في

(2) تيم تيلوك - صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني، دار الخرطوم للنشر،

الطبعة الثانية 1994م. ص 37



كثافة وعسلاية وأدت إلى تنمية المنطقة عبر تطوير الصناعات التي تنتج بغرض التصدير.

وفي بداية الثمانينات وضعت سياسة زراعية من قبل الدولة تعتمد علي الزراعة المختلطة، وذلك بغرض الاستغلال الأمثل لإمكانيات الولاية الزراعية، فعمل علي تجميع المشاريع الزراعية بالولاية والبالغ عددها ( 161 ) مشروعاً في ( 18 ) مشروع تخدمها محطة طلبات رئيسية واحدة أو أكثر تحت أسم مؤسسة النيل الأبيض الزراعية.<sup>(3)</sup>

وفي مطلع التسعينات أوصي برنامج الإنقاذ الاقتصادي علي بيع وخصخصة أو تغيير ملكية مؤسسة النيل الأبيض الزراعية إلي الملكية المختلطة، هذا بجانب التحول من زراعة القطن إلي زراعة القمح في المشاريع الزراعية التي تقع شمال مدينة كوستي، وفي هذه الفترة صدر قرار بحل إدارة مشاريع النيل الأبيض وسلمت للمزارعين حيث بدأت سياسة الخصخصة لمشاريع النيل الأبيض الزراعية بقيام شركات المزارعين للفترة من 1995م-1998م، ثم بعد ذلك أشيء صندوق دعم الزراعة بالولاية الذي بدأ في إدارة وتمويل المشاريع للمواسم من 1998-2005م، ثم تم تجميد العمل بالصندوق في إطار سياسة التحرير المعلنة، وبعد ذلك تم التمويل المباشر للمزارعين في موسم 2005-2006م.

عليه فقد أدت تلك السياسات التي اتخذتها الدولة منذ العام 1990م إلي تدهور مشاريع النيل الأبيض الزراعية، وانعكست سلباً علي أداء تلك المشاريع وعلي تنمية المنطقة ككل، حيث أدت سياسة خصخصة هذه المشاريع وحل مؤسسة النيل الأبيض الزراعية إلي تدني الإنتاج والإنتاجية بهذه المشاريع من عام لآخر نتيجة لعجز المزارعين وشركاتهم عن تمويل الزراعة، وما ترتب علي

<sup>(3)</sup> سمير محمد علي الرديسي - مرجع سبق ذكره - ص 134

ذلك من تقليص المساحات المزروعة بهذه المشاريع وخروج بعض المزارعين من دورة الإنتاج واحترافهم مهن أخرى، مما أدى بهم في نهاية الأمر للنزوح والهجرة إلى المدن الكبرى والعمل في مهن هامشية. (4)

بالنظر إلى تخطيط التنمية الزراعية بالولاية نجد عدم التوازن في التنمية داخل الولاية، حيث تركزت التنمية طوال هذه الفترة على الضفة الغربية للنيل الأبيض حيث يعتبر إنتاج القطن في القطاع المروي السبب الرئيسي في عدم التوازن هذا. وعند نهاية السبعينات كان الاهتمام أكبر بأهمية التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية، فكان قيام مشاريع السكر في كل من كنانة وعسلاية، فكانت تلك المشاريع أولى بدايات التخطيط للتنمية الصناعية بالولاية.

### 3-3-2 التخطيط للتنمية الصناعية:

ارتبط التخطيط للتنمية الصناعية بالولاية منذ الخمسينات بسياسة التنمية الزراعية التي تقوم على إنتاج القطن وتصديره إلى الخارج، فبدأت أولى مراحل التنمية الصناعية بقيام محالج القطن والنسيج ومعاصر الزيوت، ثم جاءت بعد ذلك أهم مراحل التنمية الصناعية في نهاية السبعينات، وهي قيام مشاريع صناعة السكر، وتميزت هذه المرحلة بتطوير الصناعات التي تنتج بغرض التصدير، فأدت إلى نمو المنطقة وازدهارها.

#### 3-3-2-1 صناعة السكر:

(4) الهادي عجيب جاد الله، مدير الإنتاج الزراعي بوزارة الزراعة الولاية، مقابلة بتاريخ

2009\1\13م، مدينة كوستي

جاء التفكير في إقامة مصانع السكر بولاية النيل الأبيض في نهاية السبعينات في إطار خطط التنمية الإقليمية في السودان، وذلك بهدف الارتقاء بإنسان المنطقة وتوفير بعض الخدمات الضرورية له، ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير المنطقة. 3

#### (أ) مصنع سكر كنانة:

يقع المصنع بولاية النيل الأبيض بالقرب من مدينة ريك، وعلى بعد 350 كلم جنوب الخرطوم، وحوالي 1200 كلم من ميناء بور تسودا ن، والطاقة التصميمية للمصنع تبلغ (330) إلف طن سكر في العام، كما تقرر أن تكون الإنتاجية اليومية عندما يصل المصنع طاقته القصوى حوالي إلفي طن سكر. ارتفعت الطاقة التصميمية للمصنع من (300) إلف طن في عام 2003م إلي حوالي (420) إلف طن للعام 2004م.

#### (ب) مصنع سكر عسلاية:

يقع المصنع بولاية النيل الأبيض علي بعد 280 كلم جنوب الخرطوم، ويبعد حوالي 10 كلم شمال مدينة ريك. وبدأ تشغيل المصنع في عام 1980م، طاقته التصميمية تبلغ (110) إلف طن سكر سنوياً، وإن البرنامج المعد للمصنع هو إنتاج (30) إلف طن سكر في المرحلة الأولى، و (60) إلف طن سكر في المرحلة الثانية، و (110) إلف طن في المرحلة الثالثة، وهي الطاقة التصميمية للمصنع.

#### (ج) سكر النيل الأبيض:

جاءت فكرة إنشاء مشروع سكر النيل الأبيض ليساهم في سد عجز الأسواق من سلعة السكر بجانب شركة سكر كنانة المحدودة وشركات السكر

الأخرى بالبلاد، ويعتبر المشروع من المشاريع العملاقة التي يتم تجهيز لها الآن بالسودان.

والمشروع استثماري عربي لإنتاج (340) ألف طن من السكر سنوياً، علي أن تكون طاقة المصنع اليومية (18) ألف طن سكر، هذا بالإضافة إلي تنمية منطقة المشروع اقتصاديا واجتماعيا وتوفير العديد من فرص العمل ودعم الميزان التجاري للدولة.

بناءً علي ما تقدم فان تخطيط التنمية الصناعية بالولاية وما صاحبه من قيام بعض المشاريع الصناعية أدي إلي تنمية وتطوير الولاية، إلا أن عدم التجانس في نمو بعض الصناعات بالولاية مقارنة بصناعة السكر، يوحي بأن بعض أجزاء هذه الولاية تنمو بصورة أسرع من غيرها.

بناءً علي ما تقدم فإن التخطيط للتنمية بولاية النيل الأبيض سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو الخدمي شهد محاولات مختلفة، بدأت مع بدايات الحكم الاستعماري للبلاد، وأدت تلك المحاولات إلي إحداث نمو اقتصادي في الولاية بدأ مع تطوير الصناعات التي تنتج بغرض التصدير التي ساهمت في تنمية الولاية من خلال تطور صناعة السكر

#### المحور الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية:

يقصد بها الخطوات التي أتبعها الباحث في تنفيذ الدراسة الميدانية وفقاً للمنهج الذي أختره، ومن هذه الإجراءات تحديد مجتمع الدراسة وكيفية اختيار العينات وحجم العينة والأدوات التي تستخدم في جمع البيانات، هذا بالإضافة إلي طرق تحليل البيانات وعرضها، وفيما يلي تفاصيل ذلك.

#### 1/ مجتمع الدراسة:

باستخدام الاختيار التحكيمي ( Judgment Sampling ) أو ما يسمى بـ(Purposive Selection) قمنا بحصر مجتمع الدراسة في فئة المواطنين الذين يقطنون بمشاريع السكر في كل من كنانة وعسلاية، والسبب في ذلك يرجع إلي أن الدراسة تستهدف في الأساس المواطنين الذين يقطنون بهذه المشاريع وذلك بحكم استفادتهم من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة من مشاريع السكر، وبالتالي هؤلاء يمثلون المجتمع المناسب الذي يفضل أن تستهدفه الدراسة.

### 2/ عينة الدراسة:

تم استخدام أسلوب الاختيار العشوائي الطبقي متعدد المراحل للوصول إلي مفردات العينة المكانية للدراسة وذلك للأسباب الآتية:  
(أ) إن المجمعات السكنية التابعة لمشاريع السكر بالولاية موزعة علي مساحات واسعة حول هذه المشاريع وتختلف من بعضها البعض من حيث الكثافة السكانية والمساحة ومستويات التعليم وحجم توزيع مرافق الخدمات.  
(ب) هذه المجمعات السكنية متباينة من حيث إنها مقسمة إلي مجمعات لكبار للموظفين ومجمعات للعمال.

### 3/ حجم العينة:

يقصد بحجم العينة عدد الوحدات التي يجب علي الباحث اختيارها وجمع البيانات عنها حيث تتكون عينة الدراسة المكانية من عدد ( 8 ) عينة مكانية، بواقع (4) عينة مكانية لكل مشروع تمثل مجتمع الدراسة في كلا المشروعين في كنانة وعسلاية.

وعليه يكون حساب حجم العينة في كل مشروع كالتالي:

(1) - حجم العينة

حيث أن

= حجم العينة المراد اختيارها.

= قيمة معيارية تناظر درجة ثقة معينة.

= تباين مجتمع الدراسة.

= هامش الخطأ المسموح به.

ونسبة لأن تباين المجتمع تحت الدراسة مجهولاً، وكما إنه لا توجد دراسات سابقة، فيتم تقديره بواسطة توزيع ذي الحدين كما يلي:<sup>1</sup>

(2) - تباين مجتمع الدراسة

وحتى نتحصل علي أكبر حجم للعينة في كل مشروع، تم اختيار قيمة ( ) في المعادلة أعلاه لتكون 0.5، وعليه تكون قيمة ( ) تساوي 0.5، وقيمة ( ) العينة المكانية تساوي 4.

(3) -

وعليه فان قيمة ( ) من جدول التوزيع الطبيعي المعياري المقابلة لدرجة ثقة 95%، تساوي 1.96، وتم اختيار قيمة الخطأ الهامشي ( ) تساوي 0.05.

(4) -

وبالتالي يكون حجم العينة المراد اختيارها في كلا المشروعين في كنانة وعسلاية حوالي (154) أسرة، بواقع (77) أسرة في كل مشروع

<sup>1</sup> / احمد عودة بن عبد الحميد ومنصور بن عبد الرحمن القاصي، الإحصاء الوصفي والاستدلالي، ط2002م، دارا لفلاح للنشر، ص488.

#### 4/ اختبار صدق وثبات الاستبانة:

الصدق (Validity) هو مدي نجاح فقرات الاستبانة في قياس ما خصص لقياسه بحيث تكون الفروق بين إجابات المبحوثين فروقاً حقيقية. ثبات الاستبانة: يعني الحصول علي نفس النتائج إذا طبقت أكثر من مرة في ظروف مماثلة، وللتحقق من ثبات الاستبانة تم حساب معامل اختبار إلفا كرنباخ (Alpha-Cronbach) لمعرفة مدي التوافق والاتساق (Consistency) في فقرات الاستبانة البالغ عددها ( 45) فقرة علي عينة ثبات قوامها ( 145) أسرة، حيث تبين أن الاستبانة تتمتع بمعاملات ثبات جيدة نسبياً، فكانت نتيجة الاختبار هي (0.93)، وبالتالي هنالك ثقة بإجابات المبحوثين، وكقاعدة عامة كلما أقترب معامل الاختبار من الواحد الصحيح كانت درجة الثبات أفضل.

#### 1/ طريقة تحليل البيانات:

لاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هل هي في الاتجاه السلبي أم الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كاي لاختبار جودة التطابق ويعني اختبار مدي حسن مطابقة عينة إحصائية ما لتوزيع إحصائي مفترض، وهذا الاختبار يبني علي مقارنة التكرارات المشاهدة (الفعلية) لعينة عشوائية من مجتمع الدراسة، مع التكرارات المتوقعة التي نحصل عليها من التوزيع المفترض (النظري).

ونحدد فرض العدم ( $H_0$ ) كما يلي:

العينة محل الدراسة تتبع توزيعاً معيناً:  $H_0$

أما الفرض البديل ( $H_1$ ) فهو:

العينة محل الدراسة لا تتبع ذلك التوزيع:  $H_1$

وحتى نتمكن من إجراء الاختبار نضع بيانات العينة محل الدراسة في

صورة توزيع تكراري ونقارن التكرارات المشاهدة (الفعلية) بالتكرارات المتوقعة

التي نحصل عليها من التوزيع الافتراضي (النظري). فإذا كانت التكرارات المشاهدة والمتوقعة متقاربة نقبل الفرض العدم  $H_0$ ، أما إذا كانت متباعدة فإننا نرفض العدم  $H_0$ ، وبالتالي نقبل الفرض البديل  $H_1$ .

اختبار مربع كأي ( )<sup>10</sup>:

$$\chi^2 = \sum \frac{(O - E)^2}{E} \quad (5)$$

حيث أن:

$\chi^2 =$  التكرارات المشاهدة (التكرار الفعلي لكل إجابة)

$=$  التكرارات المتوقعة (التكرار المتوقع لكل إجابة)

$=$  عدد التكرارات المشاهدة والمتوقعة.

$=$  درجات الحرية

كما نحصل علي درجة الحرية = (عدد الإجابات في السؤال - 1)

وإن القيمة الاحتمالية هي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والمشاهدة، وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوي معنوية (0.05)، فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) فهذا يعني أنه توجد فروق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة، وفي هذه الحالة نقارن بين الوسط الحسابي للعبارة والوسط الفرضي فإذا كان أكبر من الوسط الفرضي هذا دليل كافي علي موافقة المبحوثين علي العبارة، أما إذا كان أقل من الوسط الفرضي فهذا دليل علي عدم موافقة المبحوثين علي العبارة.

<sup>10</sup>/ احمد عودة بن عبد المجيد ومنصور بن عبد الرحمن القاضي، مرجع سابق، ص531.



**2/ اختبار الفرضيات وتفسير النتائج:**

ويستخدم اختبار (مربع كأي) لاختبار فروض الدراسة، فإن القيمة الاحتمالية هي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والمشاهدة، وذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية بمستوي معنوية (0.05). فإذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من (0.05) فهذا يعني أنه توجد فروق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة.

**الفرضية الأولى:**

المجتمعات المحلية المحيطة بمشاريع التنمية بالرغم من أنهم المستهدفون بالتنمية إلا أنهم أقل حظاً في برامج التنمية الاجتماعية.

**1/ اختبار مربع كأي:**

**جدول رقم (2)**

**نتائج اختبار (مربع كأي) للفرضية الأولى.**

.	32
.	58
.	38

**المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية بواسطة برنامج SPSS.**

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه:

إن قيمة مربع كأي المحسوبة في كل العبارات المتعلقة بفرضية الدراسة أقل من القيمة الجدولية تحت درجة حرية (4) وعند مستوي معنوية (0.05) وهذا يقودنا إلي رفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة القائلة بأن المجتمعات المحلية المحيطة بمشاريع التنمية أنهم الأقل حظاً في برامج التنمية الاجتماعية. ويدعم هذه الفرضية هذا ما أشار إليه بعض من إدارات هذه المشاريع في مقابلة بان هذه المشاريع غالباً ما تركز مجهوداتها في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية للمناطق المجاورة للمشروع داخل الوحدة الإدارية أو المحلية.

**الفرضية الثانية:**

الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المشاريع التنموية تلبية رغبات وطموحات المواطنين بالمنطقة.

1/ اختبار مربع كأي:

**جدول رقم (3)****نتائج اختبار (مربع كأي) للفرضية الثانية.**

العبار	ة	قيمة (مربع كأي)		درجات الحرية	نتيجة
		ة المحسوب	الجدولية		
مشاريع السكر تأخذ في اعتبارها احتياجات المجتمع المحيط بها عند وضع برامج التنمية الاجتماعية والخدمية .	4	35 .	2	4	0
		49 .9			

مجلة جامعة السلام - العدد الرابع - يونيو 2017م

0	4	49.9	6	3	79 .	هناك خدمات اجتماعية ترعون في توفيرها وترزون إن إرادة هذه المشاريع أغلبها أو قصرت في تحقيقها .
0	4	49.9	3	3	31 .	الخدمات الاجتماعية (تعليم صحة مياه) التي تقدمها مشاريع السكر تنال رضي المواطنين بالمنطقة .
0	4	49.9	3	7	54 .	الخدمات الاجتماعية في مجال الرعاية الصحية والتأمين الصحي للمواطنين متوفرة بالمنطقة .
0	4	49.9	6	8	14 .	مشاريع السكر بالولاية نهم تحقق الأرباح الجانب الاقتصادي) دون مراعاة للجانب الاجتماعي .

**المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية بواسطة برنامج SPSS.**

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه

إن قيمة مربع كأي المحسوبة في كل العبارات المتعلقة بفرضية الدراسة اقل من القيمة الجد ولي تحت درجة حرية (4) وعند مستوي معنوية (0.05) وهذا يقودنا إلي رفض فرضية الدراسة وقبول فرضية العدم القائلة بأن الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المشاريع التنموية (مشاريع السكر) لا تلبي رغبات وطموحات المواطنين بالمنطقة. (خدمات الرعاية الصحية والعلاجية)، كما إن خدمات مياه الشرب في مناطق هذه المشاريع لم يتم تحسين طرق تقديمها وتطوير مصادرها، حيث لا يزال يتم نقل مياه الشرب للمواطنين بالدواب والجرارات.

**الفرضية الثالثة:**

أن برامج التنمية الاجتماعية والخدمات التي تقدمها مشاريع التنمية بالولاية تفتقر إلي عملية المتابعة والتقييم.

**1/ اختبار مربع كأي:**

**جدول رقم (4)**

**نتائج اختبار (مربع كأي) للفرضية الثالثة.**

العبار	ة	قيمة (مربع كأي)	رجات الحري ة	ستوي المعنوي ة
--------	---	-----------------	--------------	----------------

مجلة جامعة السلام - العدد الرابع - يونيو 2017م

رقابة ومتابعة من إدارة مشاريع السكر لاستمرارية تقديم الخدمات الاجتماعية وتحسينها.	المحسوب	ة	الجدولية	
0 00 . 0	50	9 6 .	49	
0 00 . 0	35	5 4 .	49	
000 . 0	49	79 .	49	
0 00 . 0	60	7 0 .	49	
0 00 . 0	51	3 0 .	49	

**المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية بواسطة برنامج SPSS.**

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه:

إن قيمة مربع كأي المحسوبة في كل العبارات المتعلقة بفرضية الدراسة اكبر من القيمة الجدولية تحت درجة حرية (4) وعند مستوي معنوية (0.05) وهذا يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول فرضية الدراسة القائلة بأن برامج التنمية الاجتماعية والخدمات التي تقدمها المشاريع التنموية (مشاريع السكر)، تفتقر إلى عملية المتابعة والتقييم. ويدعم هذه الفرضية هذا ما أشار إليه بعض من إدارات هذه المشاريع في مقابلة بان معظم المشاريع الخدمية التي يتم تنفيذها بغرض تنمية المنطقة يتم تسليمها بصورة نهائية للجهات المختصة بالولاية مثل هيئة توفير المياه وهيئة القومية للكهرباء وخلافه حسب نوع المشروع.

**3/تحليل النتائج:**

**البعد الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع السكر بالولاية**

البعد الاقتصادي والاجتماعي يقصد به ما تقدمه مشاريع السكر بالمنطقة من برامج التنمية الاجتماعية والخدمات للقرى والمجمعات السكنية المحيطة بالمشاريع للارتقاء بإنسان المنطقة وتحسين المستوى المعيشي للسكان، من

خلال توفير فرص التعليم والمرافق الطبية ومياه الشرب النظيفة وتوفير فرص العمل.

لكي يتمكن الباحث من جمع المعلومات الأولية اللازمة لمعرفة البعد الاقتصادي والاجتماعي لمشاريع التنمية بالولاية، قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية شملت عدداً من قري منطقتي الدراسة (كنانة وعسلاية)، واستخدمت من الأدوات مايري الباحث أهميته لجمع المعلومات.

أولاً: تحليل عبارات الوضع الاقتصادي للأفراد المبحوثين:

من خلال البيانات الخاصة بعينة الأفراد المبحوثين بمشاريع السكر نجد إن الأوضاع الاقتصادية للمواطنين تمثلها العبارات الواردة في الجدول أدناه:

### جدول رقم (5)

#### التوزيع التكراري لعبارات الاستبيان الخاصة بالوضع الاقتصادي

العبار	ة ق بشد	ة ق بشد	وف ق	ق بر متأكد	أوف ق	أفق بشد	جموع الكلري	سبة الكلري
ام مشاريع التنمية (مشاريع السكر) ساعد ف	تكرار	4	6		1	1	14	10
	سب	3	4	8	7	6		
بول الشهريه للمواطنين بالمنطقه تكفي لمقابلة متطلبات المعيشة	تكرار	1	7	2	1	7	14	10
	سب	1	1	1	4	1		
		7	2	0	3	8		

مجلة جامعة السلام - العدد الرابع - يونيو 2017م

10	14	1	4	1	5	2	تكرار	مواطنین بالمنطقة يقوم بممارسة نشاطات
		0	2	0	4	1	سبب	
10	14		2		7	3	تكرار	مواطنین بالمنطقة يقوم بممارسة نشاطات
		5	1	1	4	2	سبب	
10	14				8	5	تكرار	جد خدمات مواصلات عامة تربط المنطقة
		8	8	8	5	3	سبب	
10	14	1	3		6	2	تكرار	تطلب النساء بالمنطقة بعد قيام مشاريع السكر
		1	2	8	4	1	سبب	
10	14		1		6	4	تكرار	أطفال في سن الدراسة بالمنطقة أغلبهم يذهب
		5	1	1	4	3	سبب	

المصدر: تحليل بيانات الدراسة الميدانية بواسطة برنامج SPSS.

من خلال عرض وتحليل بيانات الاستبيان الخاص بعينة الدراسة بمشاريع السكر (عسلاية وكنانة)، لمعرفة البعد الاقتصادي لهذه المشاريع، نجد إن هنالك تحسن في مستوي الأوضاع الاقتصادية للمواطنين بالمنطقة وإن قيام هذه المشاريع التنموية بالولاية خلق استقرار اقتصادي للمجتمعات المحيطة بهذه المشاريع خاصة في المجالات الآتية:

1/ فرص العمل: نجد أعداد كبيرة من أبناء الولاية استفادة من فرص العمل والتوظيف بهذه المشاريع والبعض الآخر يستفيدون من الأعمال الجانبية في هذه

المشاريع مجالات (الصناعة والزراعة) في زيادة دخل الأسرة، وبالتالي التقليل من معدل هجرة أبناء الولاية إلي المركز.

2/ توفر خدمات المواصلات العامة: التي تربط منطقة هذه المشاريع بمدن الولاية المجاورة والتي ساعدت في انتقال المواطنين بالمنطقة وانتعاش الحركة التجارية في أسواق الولاية وذلك بسبب ما تخضه هذه المشاريع من الأموال في شكل مشتريات للإنتاج والاستهلاك.

3/ زيادة الدخل: نجد هنالك ارتفاع في مستوي دخل الأسرة نتيجة لتوفير فرص العمل، كما إن هنالك تحسن في مستوي المعيشة المواطنين وذلك من خلال تطوير أنماط كسب العيش بالمناطق المجاورة لهذه المشاريع مقارنة بالوضع السابق لقيام هذه المشاريع.

4/ التعليم: هنالك زيادة في فرص التعليم لسكان المجتمعات المحيطة بهذه المشاريع، حيث نجد وفقاً للدراسة أن أغلب الأطفال في سن الدراسة في هذه المناطق يذهبون إلي المدارس، وذلك نتيجة للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات المحيطة بمشاريع التنمية.

5/ عمل المرأة: نجد إن أغلب النساء بعد قيام مشاريع السكر يشاركن بعملهن خارج المنزل وهذا يعني إن هنالك تغيير في دور المرأة التقليدي، فأصبحت مشاركة في اقتصاديات الأسرة وداعمة لها في كثير من جوانب الحياة المختلفة، وبالتالي قيام هذه المشاريع أحدثت نقلة نوعية في حياة المرأة الريفية بالمنطقة.

**ثانياً: تحليل عبارات الوضع الاجتماعي للأفراد المبحوثين:**

من خلال البيانات الخاصة بعينة الأفراد المبحوثين بمشاريع السكر نجد إن الأوضاع الاجتماعية للمواطنين تمثلها العبارات الواردة في الجدول أدناه:

**جدول رقم (6)**

توجد أضرار بيئية لمشاريع السكر ناتجة عن مخلفات صناعة السكر بالمنطقة

هناك بعض الأمراض المرتبطة بالمياه(البلهارسيا-المالاريا) في منطقة المشروع



أظهرت بيانات الدراسة إن الوضع الاجتماعي لم يكن كما ينبغي، حيث نجد أن مشاريع السكر بالولاية تسببت في بعض الأضرار البيئية الناتجة عن مخلفات صناعة السكر التي تصرف في النيل الأبيض وهو مصدر رئيسي لمياه الشرب لكثير من سكان المنطقة المجاورة للنيل، كما إن هذه المخلفات أثرت سلباً على نوعية وكمية صيد الأسماك في الضفة الشرقية للنيل وعلى إنتاجية الزراعة التقليدية (الحروف) علي شاطي النيل، هذا بالإضافة إلي التلوث البيئي في منطقة المشروع الناتج عن حرق قصب السكر.

كما إن هنالك بعض الأضرار الصحية والأمراض المرتبطة بالمياه (البلهارسيا والملاريا)، وإن خدمات الرعاية الصحية والعلاجية بالمنطقة ليست متاحة وميسرة لكل المواطنين، حيث نجد إن أغلب القرى المجاورة لهذه المشاريع لا يوجد بها مراكز صحية تقدم خدمات الرعاية الصحية والعلاجية للمواطنين، بل نجد هذه المشاريع تقصر تقديم الخدمات العلاجية علي العاملين بهذه المشاريع وأسرههم فقط.

فمشروع سكر عسلاية مثلاً ليس به مستشفى واحد يقدم الخدمات العلاجية للعاملين به وللمجتمعات المحيطة به، وإن أغلبية سكان هذه القرى المجاورة للمشروع يتلقون خدمات الرعاية الصحية والعلاجية في المدن القريبة من المشروع في ريك والجزيرة أبا وكوستي.

كما إن خدمات مياه الشرب لم يتم تحسين طرق تقديمها وتطويرها مصادرها، حيث لا يزال يتم نقل مياه الشرب في مناطق هذه المشاريع بالدواب والجرارات.

إلا إن الدراسة أظهرت أيضا إن هنالك تطور في المستوى الاجتماعي والمعيشي للمواطنين بعد قيام مشاريع السكر مقارنة مع الوضع قبل قيام هذه المشاريع، كما إن قيام هذه المشاريع ساعدت في استقرار المجتمعات المحلية المحيطة بها من خلال تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والخدمات في مجالات التعليم وخاصة تعليم المرأة ومحو أميتها وزيادة أعداد النساء المتعلقات في المنطقة، ومياه الشرب والإنارة، إلا أن بعض هذه الخدمات كما ذكرنا قاصرة على العاملين فقط بهذه المشاريع مع العائد القليل منها على بقية سكان المنطقة المجاورة.

#### النتائج والتوصيات:

1/ في مجال التنمية الزراعية نجد أن سياسة الخصخصة وحل مؤسسة النيل الأبيض الزراعية أدت إلى تدني الإنتاج والإنتاجية وتقليص المساحات المزروعة بهذه المشاريع من عام لآخر نتيجة لعجز المزارعين وشركاتهم عن تمويل الزراعة، وما ترتب على ذلك خروج بعض المزارعين من دورة الإنتاج واحترافهم مهن أخرى هامشية.

2/ في مجال التنمية الصناعية نجد إن هنالك عدم تجانس في نمو بعض الصناعات بالولاية مقارنة بصناعة السكر مثل النسيج والأسمت والصناعات الغذائية، حيث نجد أن حوالي 82% من المنشآت الصناعية تتركز في جنوب الولاية، وهذا يوحي بأن بعض أجزاء هذه الولاية تنمو بصورة أسرع من غيرها.

3/ قيام المشاريع التنموية (مشاريع السكر) بالولاية ساعدت في استقرار المجتمعات المحلية المحيطة بهذه المشاريع من خلال تنفيذ برامج للتنمية الاجتماعية والخدمات في مجالات التعليم والصحة العامة ومياه الشرب والإنارة،

بيد أن بعض هذه الخدمات نجدها قاصرة علي العاملين بهذه المشاريع مع العائد القليل منها علي مواطني المنطقة.

4/الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مشاريع السكر لا تلبي رغبات وطموحات المواطنين بالمنطقة، في مجال خدمات الرعاية الصحية والعلاجية اذ في مجال خدمات مياه الشرب لم يتم تحسين طرق تقديمها وتطوير مصادرها، حيث لا يزال يتم نقل مياه الشرب في مناطق هذه المشاريع بالدواب والجرارات.

5/ هنالك تدهور في برامج التنمية الاجتماعية والخدمية التي تقدمها مشاريع السكر نتيجة إلي افتقارها إلي عملية المتابعة والتقييم من قبل إدارات هذه المشاريع لان معظم الخدمات التي يتم تنفيذها بواسطة هذه المشاريع يتم تسليمها بصورة نهائية للجهات المختصة بالولاية وبالتالي لا تخضع إلي إشراف ورقابة إدارة هذه المشاريع.

#### التوصيات:

توصي الورقة بالاتي:

1/ يجب إعادة النظر في سياسات الخصخصة لمشاريع النيل الأبيض الزراعية، لأنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، وإعادة تأهيل هذه المشاريع لتضطلع بدورها السابق في تنمية المنطقة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمواطني المنطقة.

2/ وضع برامج تنمية للجزء الشمالي من الولاية يتوافق مع طبيعته البيئي والجغرافية والموارد المتاحة فيه، ولاسيما إنه يقرب من الخرطوم (السوق الكبير)، وحتى لا يحدث حراك سكاني نحو جنوب الولاية أو النزوح شمالاً نحو المركز.

3/ أياً جانب المياه في الولاية أهمية كبرى بمعالجة مشكلات المياه في المناطق الريفية والبعيدة من النيل وفي مناطق هذه المشاريع وتحسين طريق تقديم مياه الشرب النظيفة للمواطنين بالمنطقة من خلال قيام محطات لمعالجة المياه وتوصيلها للمنازل.

4/ اعتبار ولاية النيل الأبيض بجغرافيتها ومواردها الطبيعية وحدودها الحالية إقليمياً تخطيطياً تنموياً متخصصاً في إنتاج وصناعة السكر في السودان وذلك لتوفر المقومات الأساسية وعناصر قيام هذه الصناعة في الولاية.

#### المصادر والمراجع:-

- 1/ احمد عودة بن عبد الحميد ومنصور بن عبد الرحمن القاصي، الإحصاء الوصفي والاستدلالي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر، 2002م.
- 2/ إسماعيل محمد هاشم - التخطيط الاقتصادي والتنمية والحسابات القومية - دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، 1970م.
- 3/ تيمتبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة الفاتح التجاني، دار الخرطوم للنشر، الطبعة الثانية 1994م.
- 4 / سيد نميري -التخطيط الاقتصادي في السودان- دار جامعة الخرطوم، 1978م.
- 5/ سمير محمد علي الرديسي، مدخل للتخطيط الإقليمي، مؤسسة التربية للطباعة، 1998م.
- 6/ عبد الرحيم مرغني، التخطيط الإنمائي في السودان في الستينات، ترجمة عوض حسن محمد أحمد، الناشر مركز عبد الكريم مرغني أم درمان 2002م.
- 7/ عثمان إبراهيم السيد- الاقتصاد السوداني- دار جامعة القرآن الكريم- الطبعة الثانية 2002م-

مجلة جامعة السلام - العدد الرابع - يونيو 2017م

8/ عبد العزيز عبد الله مختار - التخطيط لتنمية المجتمع - دار المعرفة الجامعية- 1995م.

9/ علي احمد سليمان, خطط وبرامج التنمية في جمهورية السودان, معهد البحوث والدراسات العربية, 1977م,

10/ محمود بكري, ورقة تخطيط القوي العاملة, معهد الإدارة, الرياض, 1980م.

11/ محمد عبيد وآخرون - مبادئ الاقتصاد- الجزء الثالث- الطبعة الثانية- 1986م

12/ منشورات شركة السكر السودانية, مصنع سكر عسلاية, إدارة العلاقات العامة 2008م.

13/ منشورات شركة سكر كنانة المحدودة, إدارة العلاقات العامة 2010م.

1\ M. L. Jhingan, The Economics of Development and Planning, 17th Edition, New Delhi, 1995.

2\ [http:// www. Whitenilestate. sd.](http://www.Whitenilestate.sd)

3\ [http:// www. cbs. gov. sd.](http://www.cbs.gov.sd)

(1) الهادي عجيب جاد الله، مدير الإنتاج الزراعي بوزارة الزراعة الولائية، مقابلة

بتاريخ 13\1\2009م، مدينة كوستي